ظاهرة الفقر والسوق غير الرسمي

الأستاذ درويش محمد
أستاذ مساعد قسم (ب)
المركز الجامعي بغليزان
معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية

تلخيص:

دفعت الحاجة العائلات الفقيرة إلى تدبّر حالها بنفسها، فتحوّلت الأسواق غير الرسمية (الموازية) مكانا مفضلا لهذه العائلات لاقتناء ما تحتاجه من مختلف الحاجيات والضروريات والكماليات، والأمر الذي يخصّ أولياء الأسر وربّات البيوت وبنات في مقتبل العمر يبدين في وضع اجتماعي يثير الشفقة، وفي نفس الوقت الذي تشهد فيه المؤسسات العمومية التسريح المكثف للعمال، فإن النشاط غير الرسمي يوظف الملايين من الشباب البطال المقصى من سوق العمل. فعلى الرغم من عدم مشروعيته، فإنه يحتل مركزا متميزا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، أين يصبح يشهد على ديناميكية مجتمعة بأكملها، وخير دليل على ذلك واقعنا المعيش، إذ أنه ولتلبية حاجاتنا المختلفة نلجأ عادة إلى بائعي الأرصفة.

المبحث الأول: ماهية الفقر:

البعد الأول: تعاريف الفقر:

❖ **المعنى اللغوي للفقر الاجتماعي:** يقصد بهذا المعنى عدم المساواة الاجتماعية والمركز الذي يحتله الفقير كما يحدده نسق القيم الاجتماعية السائد في المجتمع.[1]

❖ **المعنى الاصطلاحي للفقر:** "عرّف تونسند (Townsend) الفقر بما يلي: الأفراد والعائلات والمجموعات من السكان، التي يمكن أن يطلق عليها أنها فقيرة عندما تعاني من نقص الموارد للحصول على أنواع من التغذية، والمشاركة في الأنشطة، والحصول على الظروف

[1] بدوي أحمد زكي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (انجليزي، فرنسي، عربي)**، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، بيروت، لبنان، 1986، ص 322.

الملائمة من الحياة والاحتياجات الأساسية اللازمة للاستهلاك للأفراد والمجتمعات التي ترتبط بها معيشتهم"[1].

❖ **المعنى السوسيولوجي للفقر:** " ينعكس التمييز في بعض التحليلات السوسيولوجية التي استندت في تعريفها للفقر إلى بعض المؤشرات الكمية أو الكيفية.

فهناك من عرّفه في ضوء عيش الكفاف على أنه: يتمثل في المؤشرات التالية: نقص الدخل، تدني الحاجات المطلوبة اجتماعيا، أو الحرمان النسبي (النقص في بعض موارد العيش مثل الغذاء، ظروف المعيشة، أسباب الراحة المتعارف عليها... الخ)"[2].

"وهناك من عرّفه على أنه إحباط وظيفي للبناء الاجتماعي أو ظاهرة معتلة ترتبط في غالب الأحيان بالمناطق المختلفة بالمدينة، ولقد شكلت هذه المناطق محور اهتمام الدارسين من ناحية النسق القيمي لسكانها وأنماط سلوكهم وأوضاعهم الطبقية في ضوء المؤشرات الديموغرافية (تركيب السكان)، الاقتصادية (الدخل)، والاجتماعية الثقافية (التنشئة الاجتماعية) أو من ناحية القضايا العامة التي تهم هذه المناطق"[3].

❖ **المعنى الاقتصادي للفقر:** "يتركز مفهوم الفقر الاقتصادي على المؤشرات التالية: الدخل المنخفض، عدد السعرات الحرارية المستهلكة، اختيار خط الفقر، ومن الطبيعي أن يقودهم هذا التصور إلى تعريف الفقراء على أنهم فئات اجتماعية ذات دخول منخفضة، على أن هذا المفهوم الاقتصادي للفقر يركز كثيرا على الفقر المطلق والفقر النسبي"[4].

❖ **المعنى السوسيو- اقتصادي للفقر:** لا يكاد ينفصل التصور السوسيو- اقتصادي لمفهوم الفقر الحضري عن الاستخدامات الحديثة، فالأستاذ الدكتور عبد الباسط عبد المعطي عرّف الفقر "على أنه حالة بنائية، ملازمة لأسلوب إنتاجي من طابعه وجود التمايزات الخاصة التي تأتي من الملكية الخاصة والتمييز بين أنماط العمل إلى يدوي عقلي، وتحديد الأمور بناء على ذلك، ويفسر الفقر بما يستتبع ذلك من تناقض في العلاقات الإنتاجية

---

[1] توهامي إبراهيم وآخرون: **العولمة والاقتصاد غير الرسمي**، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، دار الهدى للنشر، عين مليلة، الجزائر، 2004، ص 123.

[2] أوندو وليبستر: **مدخل لسوسيولوجية التنمية**، ترجمة: حمدي حميد يوسف، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، 1986، ص 26.

[3] الكردي محمود: **التحضر: دراسة اجتماعية**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1986، ص 226 - 228.

[4] قيرة إسماعيل وآخرون: **التصورات الاجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا**، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة قسنطينة، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ص 194.

والتوزيعية المرتبطة باستغلال طبقة لبقية الطبقات التي لا تملك والتي تكون مجبرة على بيع عملها الذي تتحكم فيه الطبقات التي تحوز وسائل الإنتاج في المجتمع"[1].

❖ **المعنى السياسي للفقر:** "يميل بعض الاستراتيجيين وصنّاع القرار إلى ربط مفهوم الفقر بالتجريد من القوة من حيث النقص النسبي في المتاح للفقراء من الموارد اللاّزمة لتحصيل الرزق أو نفقات المعيشة، وعدم وجود جدول أعمال سياسي واضح وصوت مسموع للفقراء، إلى جانب شعورهم الداخلي بانعدام أهميتهم وخضوعهم السلبي للسلطة"[2].

❖ **المعنى السيكولوجي للفقر:** "يمثل هذا المعنى لبعض علماء الأخلاق الذين يقرّون صراحة أن الفقراء لا يمكنهم إلا لوم أنفسهم، بسبب تفضيلهم للحياة السهلة على العمل الجاد واستهتارهم وفشلهم في التخطيط لمواجهة الأيام الصعبة المقبلة. ويرتبط مفهوم الفقر بالمعنى السيكولوجي على أنه يمثل الوضع المتدني لعدد من المؤشرات السيكولوجية، كالتوكل على الله، العدم، الحرمان، الفقر الكادح، استحقاق العون، الفقر المكتوب أو المختار، القدر الشرياني، انخفاض مستوى المعيشة، انتشار الأمية، كثرة النسل، القدريّة والاستسلام ...الخ"[3].

قياس الفقر:

حددت أورشانسكي (Orshansky) منحنى الزاوية لقياس العلاقة بين الدخل والأسرة، والنسبة المئوية المنصرفة على الضروريات اليومية اللازمة لشرائها وذلك كمقياس لمستوى الفقر، حيث أوضحت بأن الناس الذين هم في مستوى الفقر ينقصون 30٪ من ميزانية الأسرة على الغذاء، وتعتبر قياس الفقر على أساس شراء الاحتياجات الغذائية نقطة ضعف في هذا المقياس، حيث أن الاحتياجات الحياتية لا تقتصر على الغذاء فقط، فعلى سبيل المثال في كندا، حيث يرتفع مستوى الحياة، يتم إنفاق نسبة 62٪ من ميزانية الأسرة على الغذاء والملبس والمأوى.[4]

❖ **التعديل الهيكلي وظهور الفقراء الجدد:** "يفسر عدد من العوامل الاقتصادية المباشرة لظهور نمط جديد من الفقراء الذين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة، ويرتبط استفحالها بمستوى

---

[1] عبد الباسط عبد المعطي: **توزيع الفقر في القرية المصرية**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، مصر، 1979، ص 20.

[2] عبد الله عبد الخالق: **التبعية والتبعية السياسية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1986، ص 40.

[3] ورسلي بيتر: **العوالم الثلاثة: الثقافة والتنمية العالمية**، ترجمة: صلاح الدين محمد سعد الله، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، 1987، ص 60.

[4] بيتي آل كوك: **فهم الفقر**، ترجمة: علي الدجوي، المكتبة الأكاديميا للنشر، بيروت، لبنان، 2000، ص 38.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتدهور جرّاء التحولات الهيكلية وكذا عبء خدمات الدّيون، حيث تشكّل المديونية الخارجية عبئا ضخما، ففي عام 1998 كانت تقدر بـ 30 مليار دولار أي 65٪ من الناتج الداخلي الإجمالي، وقد سجلت نسبة خدمات الديون تقلبات من سنة إلى أخرى، وكانت هذه النسبة تقدر بـ 47٪ من قيمة الصادرات عام 1998"[1].

"إن الالتزام بضمان تسديد خدمات الديون جعل الجزائر تستهلك الموارد المالية التي كان من المفروض أن توجّه للاستثمار واستهلاك المواد الأساسية، وتزامنت هذه العملية مع سياسة الخوصصة التي أدت إلى ظهور فقراء جدد ينتمون إلى الطبقة الوسطى، وهي ظاهرة غير معهودة أضفت على الفقر صفات جديدة في المجتمع الجزائري.

وتكشف المعلومات المستقاة لدى الأسر في بعض المناطق، أن معدلات الفقر تتراوح بين 43٪ إلى 93٪، في حين قدّر البنك العالمي عام 1997 ما نسبته 14٪ من السكان يعيشون تحت عتبة الفقر الذي يقدّر بدولار واحد لليوم"[2].

"وتبين الدراسات المتوفرة حاليا ارتباطا وثيقا بين برنامج التعديل الهيكلي، الذي أفرز البطالة والفقر، فعلى ضوء دراسات حول اليد العاملة أجراها الديوان الوطني للإحصائيات كانت تقدّر البطالة بنسبة 27,8٪ وتقدر أرقام حديثة بنسبة 29٪"[3].

"للإشارة فإن المقاربة السوسيولوجية للفقر في الجزائر تحدده وفق المعايير التالية: نقص الاستهلاك الغذائي من حيث الكم والكيف والتلبية المتوسطة للحاجات الاجتماعية الأساسية (الصحة، التعليم، السكن، اللباس، الغذاء ...الخ)، وبالتالي فهي مقاربة تستوعب الفقر في جوانبه المادية وغير المادية"[4].

وفي ضوء التحديد السابق، فقد أظهرت، أن تأثير العوامل الخارجية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وتمفصلها مع التبعية والدوائية والتكنولوجية الطبية وكذا التخلف البنيوي للاقتصاد الوطني، كلها عوامل أفرزت البطالة الدائمة وانخفاض القدرة الشرائية وانتشار الفقر بشكل واسع وشديد، واتساع الفوارق الاجتماعية وما صاحبها من ظهور برجوازية جديدة هيمنت على مصادر النفوذ والثروة.

---

[1] وزارة التضامن الوطني: **الندوة الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء**، الجزائر، أكتوبر 2002، ص 21.

[2] تقرير البنك العالمي: **النمو والشغل والحد من الفقر**، أكتوبر 1997، ص 11.

[3] وزارة التضامن الوطني، مرجع سابق، ص 13.

[4] عياش وهواه: **التنمية والتحولات الصحية- الديموغرافية في الجزائر خلال فترة من 1830 إلى 2002**، رسالة قدمت لنيل درجة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع، السنة الجامعية 2005- 2006، ص 325.

"إن المرحلة الانتقالية التي يمرّ بها التعديل الهيكلي في الجزائر تتسم بالاتجاهات التالية:

✓ الاتجاهات السكانية الجديدة من خلال السلوك الإنجابي وآثار التحوّل الديموغرافي المشوّه.

✓ التحولات الصحية المشوّهة، حيث تستمر الأنماط المرضية المرتبطة بالفقر والتخلف وظهور أنماط جديدة (الأمراض الانتكاسية) خاصة بالمجتمعات المتقدمة"[1].

❖ **نظرية الفقر:** لقد اعتمد (Karl Marx) في كتابه الموسوم (رأس المال) نقد الاقتصاد السياسي على نظرية المستشار توماس مور Thomas More في كتابه الأتوبيا (Utopie) الذي وصف وضعية البائسين الذين تصيبهم القوانين الوحشية من جرّاء التشريع الدموي السفاح ضد الذين نزعت ملكيتهم ابتداء من نهاية القرن الخامس عشر، فأصبحوا فقراء وضحايا للقوانين التعسفية في حقهم، فيقول More: "وهكذا يحدث أن شخصا نهما جشعا لا يشبع، ونكبة حقيقية يصاب بها الوطن، يستطيع الاستيلاء على آلاف الأفدنة من الأراضي وذلك بإحاطتها بالأوتاد والسياجات، أو بتكدير ملاكيها بأعمال الجور والبغي مما يرغمهم على بيع جميع ما يملكون، وهم مجبرون بهذه الكيفية أو تلك، طوعا أم بالإكراه، على الفرار جميعا، الفقراء منهم، وبسطاء القلوب، الرجال والنساء، والأزواج، والأيتام، والأرامل، والأمهات مع رضائعهم وكل ما يملكن، أن لأولئك قليلا من الموارد، غير أن عددهم كبير، ذلك لأن الزراعة تحتاج إلى كثير من الأيدي العاملة.

أقول، إن عليهم أن يجرّوا خطاهم بعيدا عن منازلهم القديمة، دون أن يجدوا موضعا للراحة، وفي ظروف أخرى، كان يمكن أن يساعدهم بيع أثاثهم وأدواتهم المنزلية، مهما كانت أثمانها زهيدة، ولكنهم عندما يطرحون بغتة في الخلاء، يضطرون إلى بيعها بأثمان تافهة، وماذا يسعهم أن يفعلوا، بعد أن يكونوا قد هاموا هنا وهناك، وأنفقوا آخر فلس في حوزتهم، ماذا يسعهم أن يفعلوا غير السرقة، وعندئذ، يا إلهي ! ليس أمامهم إلا الشنق، وفقا لجميع الأشكال القانونية، أو المضي لممارسة الشحاذة ؟ وعندئذ يلقى بهم في السجون كالمتشردين، وذلك لأنهم يعيشون حياة متشردة ولا يمارسون عملا، هم الذين لا يرضى أحد من الناس تشغيلهم، مهما كانوا متحمسين لعرض أنفسهم، للقيام بأيّ نوع من أنواع الشغل"[2].

❖ **نظرية الفقر عند لويس (Lewis):** "ترتكز نظرية لويس على فكرة أساسية مؤداها أن الفقر يخلق ثقافة خاصة به ذات عناصر مشتركة بين الفقراء أينما وجدوا، ومن سمات هذه

---

[1] نفس المرجع، ص 325.

[2] كارل ماركس: **رأس المال: نقد الاقتصاد السياسي**، ترجمة: محمد عيتاني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1978، ص 1089- 1090.

الثقافة أنها تخلق نفسها بنفسها، أي أن خصائصها تنتقل من جيل إلى الجيل التالي، وهي تمثل أسلوبا مستقلا في الحياة ذات خصائص مشتركة نصادفها أينما وجدت، ولكنها تمثل في نفس الوقت ثقافة فرعية داخل الإطار الثقافي الكبير الذي توجد فيه أينما كانت"[1].

البعد الثاني: تمثلات الفقراء لثقافة الفقر:

"يكاد يتركز معظم الجدل الدائر في النظرية الحضرية المعاصرة حول واقع الفئات المدينية الدنيا التي تشغل مساحات ومناطق واسعة ضمن الخريطة الطبقية لمدن البلدان النامية المعاصرة، وتخضع لعلاقة "السيطرة - التبعية" غير المتكافئة، وتتعرض لشتى صور المحاصرة والتهميش، وقد كانت الأنتروبولوجيا الاجتماعية سبّاقة إلى تشخيص الواقع الفعلي للفقراء في البلدان النامية، ليس فقط من خلال دراسة المجتمعات الفلاحية، لكن أيضا من خلال تركيز جديد على العلاقات الاجتماعية في المجاورات الحضرية Neigh Boor hood المنخفضة الدخل، وفي إطار هذه المحاولات تبرز كتابات هالمن Hellman، لويس Lewis، مانجين Mangin، تارنر Turner، وماير Mayer، التي تؤكد في مجملها على محدودية وضيق نطاق الدراسات الحضرية المبكرة التي تناولت ظاهرة الفقر الحضري، ولذا يسهل الحديث عن محتوى هذه الدراسات الذي يدور في عمومه حول شبكة العلاقات الاجتماعية التي تربط فقراء الحضر واستيعاب المهاجرين الريفيين في البيئة الحضرية، والاعتماد على النفس في توفير الإسكان غير المخطط"[2].

ومن ناحية أخرى يشير Gerry إلى انحياز الأنتروبولوجيا نحو دراسة الثقافات غير الغربية والقيم التقليدية وتركيزها على علاقات الجماعات الصغيرة والعناصر والمكوّنات المحلية، ولقد أوضح Gerry بعد ذلك فشل هذه الدراسات في ربط مشاكل الفقر المحدودة (انحلال بناء الأسرة، القيم الأخلاقية، البطالة، المرض، الاقتراض ...الخ) بالظواهر الكلية الواسعة الانتشار، خصوصا تلك المرتبطة بالمشاكل الاقتصادية للعمالة والتراكم، ومن ثم يبدو جليا أن تجسّد الارتباط الواقعي لمظاهر الفقر الناجمة عن مشاكل العمالة ومظاهر العمالة المرتبطة بمشاكل الفقر، فقد تم من خلال الانتقال التدريجي فقط من مستوى الدراسات الميكروسكوبية لأكواخ مدن أمريكا اللاتينية إلى مستوى التحليلات الماكروسكوبية للهامشية، ولكي يدل Gerry على ذلك أوضح على ما حققه الباحثون الأوائل أمثال: Moyhew، Marx، Both يشبه ما حققته مدرسة الهامشية، فالأولون حللوا ظاهرة الفقر في

---

[1] الجوهري محمد وشكري علياء: **علم الاجتماع الريفي والحضري**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1980، ص 477- 478.

[2] قيرة إسماعيل وآخرون: **التصورات الاجتماعية..**، مرجع سابق، ص 187.

نطاق البروليتاريا الأوروبية التي كانت في طور التشكل خلال القرن الماضي. في حين حوّلت الثانية اهتمامات علم الاجتماع المعاصر من التناول الضيق النطاق والبحث الميكرو- إمبريقي لظاهرة الفقر إلى تناولها من منظور شمولي للإجابة على مشاكل الجماهير الفقيرة.[1]

"وبهذا الخصوص تشير الكثير من الدراسات الحديثة إلى ظهور بدائل نظرية جديدة تركز على توسع العمالة، إعادة توزيع الدخل والثروة، اتساع نطاق المشاركة والاعتماد على النفس، إلا أي القضاء على الفقر في سياق التحضر السريع الذي تعرفه أغلبية البلاد النامية، ولو أردنا التأريخ الدقيق لهذه البدائل قلنا أن الحوار الأكاديمي قد ازداد حولها ابتداء من سنة 1971، حينما ابتكر هارت Keït Hart مفهوما جديدا جذب اهتمام الدارسين أكثر من سواه، وكان له تأثير استثنائي، إذ أقدم أملا جديدا لوكالات دولية تصارع دون نجاح لتنمية العالم الثالث. ويرتبط الأمل باكتشاف الوزن الحقيقي لأنشطة جديدة تولّد دخلا يساعد الفقير على العيش دون أيّ تهديد للغني، علاوة عن اقتناعها بأن أثر سياسات التنمية لم ينفذ إلى الفئات الأكثر فقرا، الأمر الذي يتطلب تحديد جماعة القطاع الحضري غير الرسمي كجماعة مستهدفة، نظرا لما يحققه هذا الإجراء من تحولات كبيرة في الحياة الحضرية كترقية العمالة، تطوير الإنتاج، لتحقيق نوع من المساواة والتوزيع الملائم للموارد"[2].

❖ **الرؤى المتعددة لظاهرة الفقر الحضري:** "أصبح التركيز على النظام الكلي تقليدا شاسعا في الدراسات الحضرية، كما أصبح تناول المناطق الحضرية يتم في سياق العلاقات مع المناطق الريفية والأنظمة الاقتصادية الوطنية والدولية، ورغم أن لمدن البلاد النامية خصائص مميزة تستأهل اهتماما خاصا، إلا أن هذه المدن لا توجد في عزلة عن بقية النظام بل ترتبط به في علاقات غير متكافئة"[3].

والملاحظ أن كثيرا من الدراسات التي عالجت موضوع الفقر على المستوى الفردي (كيف يتصرف الفقراء ليستمروا على قيد الحياة ؟) لم تهمل هي الأخرى دور العمليات التي تحدث على المستوى الوطني والعالمي ! على اعتبار أن هذه العمليات تشكل المحددات الأساسية للفقر في البلدان النامية التي طبقت في مجملها سياسات تنموية تركز على مسألة التحول نحو تقليد المستهلك في مجتمع الوفرة في البلدان المتطورة، ولقد ترتب عن هذا التوجه العديد من المشكلات المرتبطة بالبطالة، العمالة الناقصة والفقر، كما تغيرت النماذج النظرية التي

---

[1] نفس المرجع، ص 188.

[2] Frank (G) : **Le développement du sous-développement**, éd Maspero, Paris, France, 1972, pp 76-77.

[3] قيرة إسماعيل وآخرون: **التصورات الاجتماعية..**، مرجع سابق، ص 196.

حاولت تفسير هذه العمليات ونتائجها بالنسبة لتحضر البلدان النامية تغيرا كبيرا خلال العشريتين الماضيتين.[1]

وفي حدود هذا التصور العام للفقر يمكننا ضبط وإلقاء نظرة على الجهود النظرية التي بذلت لاكتشاف جوانبه وأبعاده، وبرغم تنوع وتعدد إسهامات الباحثين، إلا أنه من اليسير التمييز بين خمسة اتجاهات رئيسية هي:

أولا: ثقافة الفقر.

ثانيا: الهامشية.

ثالثا: المداخل الراديكالية.

رابعا: المداخل الانتروبولوجية.

خامسا: القطاع الحضري غير الرسمي.

أ. ثقافة الفقر: إن ثقافة الفقر ليست مجرد تكيف لمجموعة من الظروف الموضوعية للمجتمع الأوسع ... فما إن تظهر إلى الوجود حتى تميل إلى إدامة نفسها والانتقال من جيل إلى جيل بسبب تأثيرها على الأطفال، ومع مرور الوقت يصبح أطفال الأكواخ البالغين من العمر السادسة أو السابعة مستوعبين للقيم والمواقف الأساسية لثقافتهم الفرعية وغير معدّين نفسيا للاستفادة الكلية من الظروف المتغيرة أو الفرص التي تتاح لهم في حياتهم.[2]

ب. الهامشية: "تكشف النظرة المدققة في تراث الدراسات الحضرية عن وجود اهتمام معين بدراسة الهامشية كظاهرة ملموسة وواقع اجتماعي واقتصادي وسياسي تاريخي، ويعكس هذا الاهتمام مختلف المحاولات التي بذلت لفهم عمليات التنمية غير المتكافئة والتبعية، ولقد قدم كتاب أمريكا اللاتينية محاولات في هذا الاتجاه، مكنت بعض الباحثين البلدان النامية بعد ذلك من تطوير مفهوم الهامشية الذي تمحور حول محاولة تقديم إجابة واضحة على ثلاثة أسئلة جاءت كرد فعل للانتشار الواسع النطاق لصياغة Lewis لمفهوم شمل كل الفقراء (الثقافة الفرعية للفقر)، من ناحية، وكتعبير ملطف لظاهرة الفقر والفقراء من ناحية أخرى، وهذه الأسئلة هي:

1. هل ترتبط الهامشية بفقراء أكواخ المدن ؟
2. هل يعكسون في تصرفاتهم خصائص الثقافة الفرعية للفقر ؟

---

[1] نفس المرجع، ص 196.

[2] Lioyd (P) : **Slums of hops ? Shanty town of the third world**, Middlesex (eds), panguin books, London, England 1979, p 58.

3. هل يشكلون طبقة اجتماعية ؟

ولكي يجيب أصحاب هذا الاتجاه على هذه الأسئلة ذهبوا إلى أن دراسة الهامشية يجب أن تأخذ في اعتبارها العلاقة بين الهامشية والنظام الاجتماعي القائم التابع لدول المركز، وهنا نجد هذا الاتجاه يتخذ من المضمون المعطى للهامشية والتوجيه النظري نقطة بداية يحاول بعدها الكشف عن تجسداتها"[1].

"فالهامشية إذن هي حالة من الإقصاء والإبعاد بمعنى أن جماهير السكان في البلدان المتخلفة تصبح تدريجيا مبعدة عن فرص تحقيق دخل ملائم، سكن مناسب ...الخ. وهكذا يبدو واضحا أن الهامشية ترتبط بالأغلبية من السكان الذين يعيشون على هامش الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية ولا تستفيد من التنمية سواء من الناحية المادية أو المعنوية"[2].

ج. المداخل الراديكالية: "تمتاز الأدبيات الماركسية التي تتناول قضايا التنمية والتخلف بالتعددية، وبغض النظر عن اختلافها في معالجة هذه القضايا، إلا أن الأدبيات الجديدة تركز بشكل أساسي على الدور المهم للاستغلال الطبقي داخل الدول المتخلفة وتأثيره الحاسم في خلق التخلف والتفاوتات الطبقية الصارخة التي تتجسد في ظاهرة الفقر والأحياء المتخلفة والظلم الاجتماعي بشتى صوره"[3].

وإذا كانت المعالجة الأكثر جدية حول الفقراء الحضريين هي تشخيص ماركس لهم كجزء من الجيش الاحتياطي[4]، فإن Lioyd يؤكد أن أغلبية الأكاديميين الذين عملوا مع الفئات الدنيا على أكواخ المدن قد يكونوا راديكاليين سياسيا لكنهم لا يشعرون بأن هناك إطارا تصوريا ماركسيا مناسبا لعرض معطياتهم، ومن ثم ليس هناك مدخل ماركسي واضح لدراسة مدن الأكواخ، خاصة وأن الماركسيين المهتمين بالعالم الثالث يميلون نحو المداخل البنائية لتوضيح التناقضات الموروثة في النظام الرأسمالي العالمي، فأنصار نظرية التبعية يفسرون استمرار فقر البلدان النامية وتخلفها في ضوء التوسع والنهب الاستعماري والهيمنة الإمبريالية المعاصرة. في حين يؤكد أنصار مدرسة نمط الإنتاج بأن العوامل الداخلية تتركز على الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية التي تمارسها الدول الرأسمالية على الدول المتخلفة، ورغم تعدد وتعددية المدخل الراديكالي فإن الماركسية تظل تشكل المفتاح

---

[1] عبد الباسط عبد المعطي: مرجع سابق، ص 18.

[2] نفس المرجع، ص 19.

[3] عبد الله عبد الخالق: مرجع سابق، ص 35.

[4] الموسوي مجيد ضياء: **العولمة واقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 56.

الحقيقي لفهم التطورات التي طرأت وتطرأ على مختلف التشكيلات، كما تساعد على التشخيص الحي لتداخل وتفاعل أنماط الإنتاج، وفهم الأوضاع الواقعية لفقراء المدن الذين يخضعون لميكانيزمات القهر والاستغلال التي تنطوي عليها الأبنية الاجتماعية.[1]

د. المداخل الأنتروبولوجية: "اهتمت الأنتروبولوجية بدراسة الجماعات التي تعيش في البيئة الحضرية كجماعات الجيرة السكنية والجماعات الإثنية وجماعات العمل، وتعتبر مشكلة الفقر واحدة من بين المشكلات التي حظيت باهتمامها سواء من ناحية النسق القيمي ووصف سلوك الفقراء أو من ناحية تكيفهم وعلاقتهم بالبناء السوسيو- اقتصادي الحضري.

والجدير بالإشارة، في هذا الصدد إلى أن الأنتروبولوجية الحضرية قد اتخذت مسارات متعددة نحو فهم الواقع الحضري، فأنصار المدخل التقليدي يركزون على الهجرة، التكيف ودراسة الفلاحين المقيمين في المدينة، في حين يركز أنصار مدخل المشكلة الرئيسية على الأحياء المتخلفة، التدهور الحضري، الأقليات العرقية، أنماط السلوك الانحرافي ...الخ. ومن ناحية أخرى، مؤيدو المدخل التحليلي التقليدي أهمية للبناء الاجتماعي والنظرية الأنتروبولوجية"[2].

ونظرا لأهمية المداخل الأنتروبولوجية في بدء الاهتمام بظاهرة الفقر الحضري ومحاولة فهمها على المستويين المحدود والواسع، فقد ناقشت بعض طروحاتها في أماكن متفرقة من هذا الفصل، كما ناقشت آراء Cluckman، Mitchell، Epstein وغيرهم.

وقبل أن نختم حديثنا عن هذا الموضوع يجدر بنا أن نشير إلى ذلك التحول الذي حدث في مستوى المعالجة، ففي الفترة الممتدة بين الخمسينات ونهاية الستينات، كان علماء الاجتماع والأنتروبولوجيا يدرسون فقراء الحضر وصغار المنتجين كأعضاء في تشكيلة اقتصادية حضرية فعالة ذات مغزى، ولقد أطلق على هذه التشكيلات عدة مسميات أهمها: القطاع غير الرسمي The Informel Sector، الجماهير المهمشة Marginalized Mass، نمط للإنتاج الهامشي ...الخ.[3]

---

[1] محمود عبد الفضيل: **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي**، دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة 1945- 1985، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1988، ص 50.

[2] محمد حسن غامري: **الأنتروبولوجيا الحضرية مع دراسة عن التحضر في مدينة العين (أبو ظبي)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1983، ص- ص 12- 21.

[3] قيرة إسماعيل وآخرون: **التصورات الاجتماعية..**، مرجع سابق، ص- ص 209- 210.

و. القطاع الحضري غير الرسمي: "تعد مشكلة البطالة الحضرية واحدة من أبرز المشاكل التي صاحبت عملية النمو الحضري غير المخطط والتصنيع البطيء، وثمة أدلة وافية توحي بتزايد معدلاتها من جهة، وتعاظم دور القطاع غير الرسمي في استيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل الحضري من جهة أخرى، ولقد تشكل هذا القطاع ركيزة الحوار الأكاديمي من بداية السبعينات، نظرا لاستخدامه من طرف العديد من الباحثين كأداة نظرية ومنهجية لفهم حركة الواقع الاجتماعي، وقبوله السريع من طرف بعض الأنظمة السياسية، باعتباره الوسيلة الوحيدة العملية لتطبيق إستراتيجية تنموية تعتمد على العمل الكثيف، وترشيد الاقتصاد الهامشي"[1].

المبحث الثاني: الفقر ومؤشراته:

البعد الأول: الفقر والسوق الحضري غير الرسمي:

نما السوق الحضري غير الرسمي بسرعة مع تزايد ندرة فرص العمالة النظامية، بحيث أصبح ملاذا للباحثين عن لقمة العيش والمهاجرين والفقراء الذين يتدبرون أمرهم حتى يستمروا في الوجود على هوامش الاقتصاد الحديث، ويستوعب هذا السوق 45٪ من إجمالي سكان الحضر في مصر، 43٪ من إجمالي العمالة الحضرية، هذه السنة الأخيرة تصل في المغرب إلى 56,9٪ وفي تونس 41,3٪، وفي الجزائر 53,2٪. أما أغلب المدن العربية فتتراوح طاقته الاستيعابية ما بين 20٪ و63٪ من جملة قوة العمل الحضرية، والأمر الجوهري هنا أن هذه الأرقام في تزايد مستمر، مقابل محدودية توسع السوق غير الرسمي وتجاوز عملية التحضر خطى التصنيع، وتضخم قطاع الخدمات وعدم تخطيط النمو الحضري.

وعلى هذا الأساس، يبدو جليا أن نسبة القوة العاملة المستوعبة في قطاع الأنشطة الحضرية غير الرسمية تنطوي على أهمية كبيرة من الناحية العددية. ومن ناحية الموقف النظري والإمبريقي في الدراسات الحضرية، فوجود أنشطة حضرية غير رسمية لا تتماشى مع توسع القطاع الحديث (القطاع الرسمي) يطرح مسألة الارتباط بالواقع المعاش وما به من مشكلات، كما يتيح الفرصة للدارسين كي يراجعوا نظرياتهم المستندة في الوقت الراهن إلى افتراض يقضي بوجود أنشطة حضرية محددة معلومة ومراقبة. ومن الطبيعي أن يثير هذا التحول الفكري جملة من التساؤلات حول بعض المسلمات الشائعة في الدراسات الحضرية الاجتماعية ويمكن أن نلمس هذا في التحليلات الإمبريقية التي مالت إلى إبراز قضيتين أساسيتين، الأولى تتعلق بالدور السوسيو- اقتصادي الذي تلعبه الأنشطة الحضرية غير

---

[1] قيرة إسماعيل: **الأنشطة الاقتصادية الحضرية- حالة مدينة سكيكدة**، أطروحة قدمت لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، السنة الجامعية 1988- 1989، ص 6.

الرسمية، والثانية، ترتبط بشتى صور الاستغلال الذي تتعرض له في سياق التنمية الحضرية التي غالبا ما يخصص لها جانب كبير من الاستثمار لمواجهة المشكلات الحضرية كنمو الأحياء المتخلفة، نقص الإسكان، البطالة وقلة الخدمات التعليمية والترويحية وغيرها[1]، ولا تزال هذه القضايا محل حوار ونقاش لارتباطها بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في كل بلد.

وإذا كانت الشواهد المتوفرة تؤكد أن الغالبية العظمى من سكان البلدان العربية تعيش على هامش الاقتصاد، وأنه من المتوقع أن يستمر هذا التهميش في التزايد، فإن الموقف يصبح أكثر خطورة حينما نتأمل طبيعة الحلول التي تطرح الآن وهي حلول تتجاوز الصورة القائمة للواقع العربي، بما في ذلك القطاع الحضري غير الرسمي الذي حاولت العديد من الدراسات توصيفه وتشخيصه وتحديد علاقته ببقية الأنماط الإنتاجية المتعايشة في بيئة اجتماعية واحدة، ولقد توصلت هذه الدراسات إلى عدد من النتائج، أذكر منها ما يلي:[2]

1. تتكون قوة العمل في السوق غير الرسمي من الأطفال، الشباب، كبار السن، النساء، العمال الأقل مهارة، الأقل تعليما، والمهاجرين الجدد.

2. ترجع التمايزات الداخلية في هذه السوق إلى تفاعل ثلاثة متغيرات تؤدي إلى تفاوت الدخل، وهي: السن، الجنس والتعليم.

3. يمثل السوق غير الرسمي ميكانيزما لتفسير البدائل المتبقية للفئات التي تعيش على هامش تقسيم العمل الرسمي أو المنظم.

4. لا تقتصر أنشطة هذا السوق على قطاع أو قطاعين من قطاعات المدينة، وإنما توجد في كامل اقتصادها: الصناعة، التجارة، الخدمات، البناء.

5. الوظائف في السوق غير الرسمي هي ذات أهمية، من حيث كونها مصدرا لاكتساب الرزق وتحقيق التقدم الممكن لأسر الفئات الدنيا.

6. ورغم سهولة الانخراط في ممارسة الأنشطة غير الرسمية، إلا أن هذه السهولة تتفاوت وفقا لطبيعة النشاط الاقتصادي (رأس المال، المهارة، التعليم).

---

[1] قيرة إسماعيل: **أيّ مستقبل للفقراء في البلدان العربية ؟**، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، دار الهدى للنشر، عين مليلة، الجزائر، 2004، ص 24.

[2] نفس المرجع، ص 26.

7. تعتمد أنشطة السوق الحضري غير الرسمي على العمل العائلي والعلاقات غير الاقتصادية، فوجود سلسلة من شبكة العلاقات الاجتماعية المرتكزة على القرابة والجوار، تمثل بالنسبة للفرد المنخرط في هذا السوق البديل لنظام الحماية الاجتماعية.

8. يتمتع هذا السوق بقدرة على توفير العمل، والسلع، والخدمات للجماعات منخفضة الدخل، واستخدامه بعض عوامل الإنتاج مثل التكنولوجيا البسيطة المستعملة ورأس المال.

9. يتمتع السوق غير الرسمي بطاقة للنمو والتراكم والتأثير، فهو من ناحية يقوم بدور إنتاجي - استيعابي- خدمي، وهو من جهة أخرى قطاع تابع وخاضع للسوق الرسمي.

10. يعيش أفراده أوضاعا متدنية ومتقلبة، تجسّد أقصى ظروف الحرمان والقهر.

ومن ثمة دراسات كثيرة عنيت بواقع السوق الحضري غير الرسمي في المدينة العربية، ومن الأمثلة على هذه الدراسات، العمل الذي قدمه محمود عبد الفضيل بعنوان " عمالة القطاع غير الرسمي في مصر "، دراسة الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عن سوق العمل غير المنظم، دراسة نيهان Nihan وغوردان Gorden عن واقع السوق غير الرسمي في نواقشط، دراسة كوتزيناص Coutsinas عن السوق غير الرسمي في المجتمع الجزائري، دراسة الدكتور إسماعيل قيرة عن "الأنشطة الاقتصادية الحضرية غير الرسمية في المجتمع الجزائري بين الاستقلالية والتبعية في سياق عملية التنمية الحضرية" ...الخ. ورغم تأكيد هذه الدراسات على افتقار هذا القطاع للحماية الحكومية أو القانونية، ودوره في مجال العمالة والدخل والمساهمة في تكوين قوة عمل ماهرة دون أية تكلفة من طرف الحكومة، فقد حددت أوجه الاستغلال، التي يرزح تحت وطأتها أفراد السوق غير الرسمي باعتبارهم قطيعا من الأفراد الضعفاء، فلا يسمع صوت لهم ولا يوجد مدافع عن مصالحهم، وتزيد خطورة أوضاعهم وشراسة الاستغلال الذي يقعون ضحايا له، بحرمانهم من الاستقرار فيما يؤدونه من أعمال غير الرسمية مثل الباعة على الرصيف.

وإزاء حالة البحث المتواصل عن لقمة العيش، فإن أفراد السوق الحضري غير الرسمي يقبلون أي وضع يكفل لهم تحقيق هذا الهدف ولو كان ظالما.

وهناك محاولات حديثة سعت إلى تفسير ما ينطوي عليه البناء الاجتماعي الحضري من قهر واستغلال، ولقد ركّزت هذه المحاولات على فئات السوق غير الرسمي في كثير من المدن العربية وتوصلت النتائج متقاربة تؤكد كلها معاناة هذه الفئات وانحدارها الاجتماعي، باعتبارها إفرازا لواقع اجتماعي معين، يسوده الظلم الاجتماعي والاستغلال واللامساواة، وفي هذا السياق أعطى بعض الباحثين أهمية كبيرة لدراسة وضع المرأة في المدن العربية، من خلال

مساهمتها في أنشطة السوق الحضري غير الرسمي، ورغم اختلاف الأطر التصورية التي انطلق منها هؤلاء الباحثون وخصوصية المجتمعات التي تناولوها، فإنهم قد توصلوا إلى عدد من النتائج أذكر منها:[1]

1. تتعرض المرأة التي أجبرتها ظروف الحياة عن البحث على مصدر رزق خارج العمالة المؤجرة إلى الاحتقار والإهانة، لكونها تعيش تحت رحمة السماسرة، تجار الجملة والتجزئة وغيرهم، فهي لا تأمن على حياتها طالما أن النظام الاجتماعي، والانحراف بشتى صوره وأشكاله.

2. يركز عمل المرأة في الأنشطة الأقل تطورا، والتي تتطلب القليل من المال، وتعتبر امتدادا لواجباتها المنزلية كبيع المواد الجاهزة للأكل، وفي السنوات الأخيرة يلاحظ تزايد عدد النساء الممارسات للأنشطة غير الرسمية في الأسواق على الأرصفة.

3. يرتبط اقتصار عملها على الأنشطة الدنيا بالقيم المهيمنة، الفقر، ظلم الواقع، صعوبات السوق والتنقل ...الخ.

4. أجبرت الحياة الصعبة المرأة على التسول والجلوس في الشوارع مع أطفالها تستعطف المارة، إنها صورة عاكسة لطبيعة النظام الاجتماعي السائد.

إن هذا الوضع الذي تعيشه المرأة العربية وتدعمه الحواجز الاجتماعية وظلم الواقع الذي تئن تحت وطأته الغالبية العظمى من سكان المدن العربية الذين يعيشون على هوامش الاقتصاد، قد أدى إلى ظهور تيارين أساسيين: الأول، يركز على إحداث التغيرات في البناء الاجتماعي الحضري، بينما يتمحور الثاني حول مدخل أشمل وأوسع، وهو التخطيط الحضري.

وانطلاقا من أهمية عملية الشاملة وضرورة استمرارها لتلبية الاحتياطات المتزايدة للمجتمعات العربية، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار ذلك السوق الذي يعمل بطريقة غير رسمية، لأن تركه ينمو بهذه الصورة يؤدي إلى نتائج مروعة، فرغم دوره الإنتاجي- الاستيعابي- الخدمي إلا أن تشجيعه يعني خلق رأسمالية متخلفة وتابعة، وهذا يعني أن التشجيع لا يحل المشكلة بقدر ما يزيد في تعقيدها، على اعتبار أن القضاء على المرض يختلف اختلافا جذريا عن تهدئته وتسكينه، فتهميش أكثر من ربع القوة العاملة العربية، وتدعيم الازدواجية وتشجيع رأسمالية محلية متخلفة كلها عوامل كفيلة بتدعيم التخلف- التفاوت- التبعية، على غرار ما حدث في مجتمعات أمريكا اللاتينية، ويحدث اليوم في المجتمعات العربية.

---

[1] نفس المرجع، ص 28.

وبناء على ما تقدم، فإن إدماج قوة العمل العربية التي تعيش على هامش تقسيم العمل غير الرسمي في سياق عملية التنمية الشاملة، يمثل مطلبا ضروريا لتحقيق التقدم والمساواة. وينطوي هذا المطلب على ضرورة مسّ النظام الاجتماعي ككل، وليس الجزء الأسفل من الهرم التسلسلي فقط، أي القطاع أو السوق الحضري غير الرسمي، وهذا يعني أن القضية لا تكمن هنا وإنما في الذين يتربعون على قمة هرم السلطة ولا يدركون مدى ما يعانيه الراقدون أسفله، فبناء التناقضات الاجتماعية والسياسية الرئيسية دون حل، وامتلاء المجتمع بالتفاوتات الصارخة سيفضي لا محالة إلى مزيد من عدم الاستقرار ومزيد من تراكم التخلف والفقر.

إذن في هذه الفترة العاصفة التي نعيشها، ونحن نقبع في قاع النظام الدولي الجديد الذي يقوم على أطروحة مفادها أن المراكز الأساسية القائمة اليوم هي مراكز الغد، ومهمشي اليوم هم مهمشو الغد، أعتقد أن بقاءنا على هذا الحال بات مرهونا بمدى تغير الأوضاع الراهنة ومدى قدرتنا على دخول حلبة اكتساب المعرفة التكنولوجية والمنافسة الصناعية، دون تغييب حقيقة المخاطر التي تستهدف الوجود العربي حتى تكون بداية لمنطلق تواجه فيه الإرادة العربية بكل إصرار وحزم مخططات التفتيت والأمركة.

ومع ذلك، تظل قناعتنا راسخة بأن نهاية التاريخ وأمركته هو في واقع الأمر تحريض للشعوب المقهورة لإزالة الموت الأمريكي ودخول التاريخ، لأن التاريخ كما يصوره الخطيب " هو حركة للواقع مثلما هو حركة للفكر، والتاريخ والفكر، أو التاريخ والايديولوجيا هما الإنسان في وجوده، ولن يغلق التاريخ ولن ينتهي إلا بزوال الإنسان من هذه الأرض، أما المستقبل فيبقى دائما إمكانية مفتوحة قابلة للتشكيل وهذا ما يسوغ الأعمال والأفكار والأحلام الإنسانية قديما وحاضرا ومستقبلا "[1].

1. العولمة والفقر:

" من المفيد أن نستشهد بما قاله تلميذ آدم سميث، وهو السويسري الكونت سيجموند سيسموندي، بعد ثلاث زيارات قام بها لانجلترا بين الأعوام 1818 و1826، وقد كتب في عام 1826 متحدثا عن نظريات الليبرالية الاقتصادية، يقول (لقد أدت نظرياتهم في التطبيق، إلى زيادة الثروة المالية، ولكنها قللت من إشباع احتياجات الأفراد، إنها تعمل على زيادة الأغنياء غنى، وتجعل الفقراء أكثر فقرا، وأقل اعتمادا على أنفسهم، وأكثر بؤسا).

[1] قيرة إسماعيل وآخرون: مرجع سابق، ص 123.

وإذا كان نفس الخطاب يتردد الآن، بعد مرور قرن ونصف في البلدان الفقيرة، فإن السبب هو تماثل الأوضاع، وبالأكثر لأن نفس المنطق الاقتصادي هو الذي يسود المجتمعات، وهذا ما يجعل البحث عن بدائل أمرا مطلوبا في الوقت الراهن "[1].

بما أن الليبرالية الجديدة، هي مجرد مرحلة من الرأسمالية، فالمطلوب إذن هو بديل للرأسمالية ذاتها، وليس مجرد إصلاحات صغيرة، بدائل للرأسمالية الحقيقية وليس للنظريات الرأسمالية الليبرالية الجديدة، أو حتى الكلاسيكية الجديدة، بدائل للرأسمالية المتوحشة أو المتحضرة، الأمريكية أو الألمانية، إن ما يميز الليبرالية الجديدة هو عدم أخذ العلاقات الاجتماعية في الاعتبار، إذ يقال إن السوق ينظم من تلقاء ذاته جميع العمليات الاجتماعية - فاليد الخفية- تحقق التوازن العام بشرط ترك قوانين السوق بحرية (بوصفها القوانين الاقتصادية الطبيعية)، ويعتبر أن سياسات التكيف الهيكلي تحرر الاقتصاد، وتؤدي إلى الخوصصة، وإلى انفتاح الأسواق، وإزالة قيود قوانين العمل ...الخ.

ويجري كل هذا بافتراض أن هناك فراغا اجتماعيا، ودون أخذ الوزن النسبي للمجموعات الاجتماعية في الاعتبار، وبعد ذلك يستغرب البعض (أن الأغنياء يزدادون غنى بينما الفقراء يزدادون فقرا "[2].

2. **الفقر في الجزائر:**

" إن ضخامة البطالة الناتجة عن فقدان مناصب الشغل وندرة إنشاء مناصب العمل المهيكلة، قد زادت من جهة تدهور ظروف الحياة ونوعية المعيشة وأدت من جهة أخرى إلى إعادة ظهور ظاهرة الفقر وانتشارها لدى شرائح أخرى من السكان الذين كانوا يحظون بحماية الدولة في الماضي.

ويبدو أن انتشار الفقر حسب كل فئة اجتماعية مهنية قد مسّ البطالين بصفة عامة والعمال الموسميين وعمال الزراعة الدائمين وأولئك الذين يعملون في إطار عقود محددة المدة، ويمكن تشبيه الفقر بالعمل غير المستقر.

إن السكان الأكثر فقرا في أغلبيتهم من سكان الريف 68٪ ويزيد معدل أفراد الأسرة الأكثر فقرا عن 8 أشخاص، في حين أن المعدل الوطني لعدد أفراد الأسرة لا يتجاوز 6,6

---

[1] نفس المرجع، ص 148.

[2] Houtart. (F) et Polet. (F), L'autre Davos : **Mondialisation des résistances et des luttes**, (éd) L'harmattan, Paris, France, 1999, p 128.

أشخاص، حتى وإن كان معظم السكان الفقراء يوجدون في الريف، فإن الفقر قد ازداد في الوسط الحضري تلازما مع مستوى البطالة عند هذه الفئة.

إن تحديد الفقر على المستوى المكاني يشكل عاملا هاما في توضيح المفهوم وتنفيذ التدابير والإجراءات. وهكذا فإن نسبة 40٪ من الإيرادات الجبائية للجزائر تحصل في ولاية الجزائر ونسبة 10٪ تحصل من ولاية البليدة وتيزي وزو وبومرداس وتيبازة، وبعبارة أخرى فإن نسبة 50٪ من النشاطات الاقتصادية متمركزة في 5 ولايات.

وبالفعل تشكل البطالة المصدر الرئيسي للفقر، وهذا الارتباط بين البطالة والفقر يظهر عند الاستناد إلى المعطيات المتعلقة بنفقات الأسر وعدد البطالين الموجودين ضمن هذه الأسر، من خلال تحليل نتائج التحقيق الخاص باستهلاك الأسر الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات 2000 "[1].

البعد الثاني: تدني المستوى المعيشي للأسر:

ويظهر من ذلك ما يلي:

عند عتبة الفقر المدقع أو الغذائي، فإن الأسر التي تضم أكثر من 3 بطالين تمثل بشكل غريب أضعف نسبة للفقر، وفضلا عن ذلك، فإن الفروق في الانعكاس حسب عدد البطالين ضمن الأسر ليست هامة.[2]

" عند عتبة الفقر العام، فإن انعكاس الفقر يكون أقوى عند الأسر التي تتشكل من عدد كبير من الأشخاص البطالين - 03 بطالين فما فوق.

وقد تدفع هذه المؤشرات إلى الاعتقاد أن عدد البطالين لا يؤثر بصفة مباشرة على الفقر المدقع وأن مداخيل الأسر التي تضم 3 بطالين فما فوق تساعدها بنسبة 97,25٪ على أن تكون بمنأى عن الفقر الغذائي المدقع. ويتجلى من ذلك أن نسبة 84,8٪ من الأشخاص المنتمين إلى أسر تضم 3 بطالين فأكثر يعيشون فوق عتبة الفقر العام.

وعند هذا المستوى من التحليل وفي غياب معلومات تكميلية حول ظروف المعيشة المصنفة فوق عتبة الفقر الحاد أو العام، يطرح تساؤلا حول مصدر مداخيل هذه الأسر.

---

[1] وزارة التضامن الوطني: مرجع سابق، ص 21.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **القطاع غير الرسمي: أوهام وحقائق**، الدورة العامة الرابعة والعشرون، جوان 2004، ص 86.

وتأتي مداخيل القوت هذه من النشاط والمساعدة الاجتماعية العمومية (التعويضات عن النشاطات ذات المنفعة العامة والمنحة الجزافية للتضامن). ومن التضامن التقليدي وكذلك وبصفة خاصة من النشاطات الموازية العرضية وذات الدخل الضعيف (الوظائف المؤقتة، الموسمية، العقود محددة المدة والأجراء المؤقتون) "[1].

توزيع حدود الفقر الغذائي والفقر العام حسب البطالين (سنة 2000) [2]

عدد البطالين	التأثير على عتبة الفقر الغذائي (٪)	التوزيع حسب عتبة الفقر الغذائي (٪)	التأثير على عتبة الفقر الغذائي (٪)	التوزيع حسب عتبة الفقر الغذائي (٪)
عدم وجود بطالين	2,87	50,80	10,15	46,04
بطال واحد	3,50	28,03	14,96	30,70
بطالان اثنان	3,57	14,37	13,22	13,61
3 بطالين فأكثر	2,75	6,80	15,23	9,65
المجموع	9,10	100	12,12	100

" وعلى صعيد آخر، يكشف هذا التحقيق أن مستوى استهلاك السكان قد تحسن واستنادا إلى نتائج هذا التحقيق فإن نفقات الأسر قد بلغت 1,531 مليار دج بما يعادل 49,928 دج لكل ساكن.

وقد بلغت هذه النفقات 720 دج سنة 19888 بما يعادل 8,87 دج لكل فرد، وهكذا فإن معدل النفقة لكل ساكن حسب السعر الثابت قد تضاعف بـ 5,6 مرات خلال 12 سنة.

إن نسبة استهلاك الأسر من خلال التحقيقات الخاصة بالاستهلاك لسنتي 1988 و2000 تسمح بتسجيل ما يلي:

❖ التغيرات في تخصيص نفقات الأسر: خصصت الأسر الجزائرية 44,6٪ من ميزانيتها للتغذية، في حين كانت هذه الحصة تقدر بنسبة 52,5٪ في سنة 1988 وهو الأمر الذي يؤكد تحسن مستوى معيشة الأسر.

[1] نفس المرجع، ص 87.

[2] وزارة التضامن الوطني: مرجع سابق، ص 31.

❖ إن بنية نفقات الأسر خلال سنة 2000 تبين أن حصة النفقات المخصصة للسكن تشغل حيزا أكثر أهمية من تلك التي كانت مخصصة سنة 1988 "[1].

فانتقلت هذه النسبة من 7,7٪ في سنة 1988 إلى 13,6٪ سنة .2000

3. **تقليص الفوارق:**

كانت نسبة 20٪ من السكان الأكثر حرمانا تستهلك 6,5٪ من الاستهلاك الإجمالي خلال سنة 1988 وكانت نسبة 20٪ من السكان الأكثر ثراء تستهلك نسبة 47,2٪ وانتقلت هاتان النسبتان في سنة 2000 على التوالي إلى 7,8٪ وإلى 43,2٪ وتقلص الفارق بـ 5,3 نقاط في خلال 12 سنة.

ويعود تقليص الفوارق إلى تباطؤ وتيرة استهلاك الفئات الأكثر ثراء أكثر مما يعود إلى تحسين وتيرة استهلاك الفئات الأكثر حرمانا.

وبالفعل فإن حصة العشر العاشر (السكان الأكثر ثراء) في الاستهلاك الإجمالي عرفت في الفترة الممتدة من 1988 إلى 2000 تراجعا قدره 4 نقاط وخلال نفس فترة العشرين الأول والثاني (السكان الأكثر فقرا) تطورا بـ 12,6 نقطة فقط.

وعلى الصعيد الاجتماعي، يرى البعض أن القطاع غير الرسمي هو إجابة تلقائية لتقليص الفقر والفوارق الاجتماعية، حيث يسمح للفئات الأكثر حرمانا بالحصول على حد أدنى من موارد العيش، بالإضافة أنه شكل لإعادة توزيع المداخيل.[2]

" ويكمن السبب الرئيسي في فشل الاقتصاد الحديث في امتصاص العدد المتزايد لطالبي العمل، وتجدر الإشارة إلى أن إنشاء مناصب شغل جديدة في المدن، لم يكن بالقدر الكافي لمواجهة ظاهرة النزوح الريفي. ونتيجة لذلك، أصبح العديد من سكان الأرياف مهمشين، ومجبرين على القيام بنشاطات مختلفة، حتى وإن كانت غير شرعية، للحصول على دخل يسمح لهم بالعيش.

وعموما، عادة ما يكون الأشخاص العاملون في القطاع غير الرسمي فقراء، أو شباب أو أشخاص مسنون، ويعتبر ضعف الأجور وعدم استقرار الشغل عنصران أساسيان، وبالتالي، يجبرون على تقبل مداخيل غير كافية للتقليل من كلفة الإنتاج، ومنافسة القطاع الرسمي المزود بتكنولوجيات عالية.

---

[1] نفس المرجع، ص 32.

[2] تقرير البنك العالمي: مرجع سابق، ص 33.

وبالمقابل، يرى البعض الآخر أن القطاع أو السوق غير الرسمي يساهم في إخفاء المشاكل المتنامية المرتبطة بالآفات الاجتماعية، بالسماح للفقراء المهمشين بالعيش، لأن الدولة عجزت عن القيام بمهامها في الاستجابة لاحتياجات السكان "[1].

" فضرورة اللجوء إلى القطاع غير الرسمي من طرف الفئات الكادحة والفقيرة بسبب تدني مستوى معيشتها، باعتبار هذا الأخير يمتص شريحة كبيرة من هذه الفئة المعوزّة ومرحلة من قلق وارتباكات كبيرة تعاني منها تلك الفئة غير المحظوظة، على حسب المختصين في العمل غير الرسمي الخاص الأهمية أو المسمى بـ**العمل الذاتي**، يعني الذي يمتلك ويحوز بخلق المؤسسات المستقلة غير الرسمية "[2]. " وإذا كان السوق غير الرسمي ليس الحل المطلق، لكن يسمح على العموم لفئة أكثر أهمية من السكان المعوزين التي تؤكد على بقائها رغم الظروف القاسية المحيطة بها في الاقتصاد غير الرسمي، يوجد بلا خلاف من طرف المتخصصين في هذا السوق غير الرسمي، دائرة عليا ودائرة سفلى، في هذا السوق غير الرسمي"[3].

" فالدائرة الثانية هي بديهية حتى أصبحت الأكثر رؤية منها عن الأولى، فهي تتكون من عدة خصائص منها: أتجرة أو تجارات الأرصفة، المصالح الهامشية منها الحراسة الأكثر أو أقل تلقائية، أو كما تسمى عند المتخصصين الخدمة المنزلية "[4].

" أما الحلقة الأولى كما نسميها أحيانا أو عادة السوق غير الرسمي القعود l'informel sédentaire وهو أكثر فضاء أو الأكثر فائدة غالبا من السوق غير الرسمي التحتي l'informel inférieur على حسب قول J. Charmes وP.COUTY وG. Winter سنة 1985 ويتمثل هذا السوق القعود أي في الدائرة الأولى من السوق غير الرسمي في: أعمال التسول، والدعارة الأكثر إعدادا ...الخ "[5].

ونجد أيضا أن الفقر وتدني المستوى المعيشي يؤديان حتما ولا محالة إلى ممارسة النشاط غير الرسمي مثلا كبيع المجوهرات في الأسواق غير الرسمية، أو كما تسمى عندنا في الجزائر بأسواق الدلالة، " فالباحثة الجزائرية في مركز البحث الاجتماعي الاقتصادي للتنمية CREAD قامت بمقابلة مع سيدة عجوز تدعى خالتي الزهرة ذات 66 سنة، ناشطة بسوق واد كنيس للذهب غير الرسمي. فالباحثة موزات بلهواري جميلة Musette-Belhouari Djamila

---

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 88- 89.

(2) Hoerner (J.M) : **Le tiers-monde, entre la survie et l'informel**, (éd) l'Harmattan, Paris, France, 1995, p 129.

(3) Ibid, p 129.

(4) Ibid, p 130.

(5) Ibid, p 130.

كتبت تحت عنوان " الدخول إلى السوق : الفقر والتدني الاجتماعي " أن خالتي الزهرة دائما تمارس في السوق غير الرسمي عن الضرورة العمل الخاص بمهنة الدلالة (كان هذا منذ عشرين سنة منذ بدأت هذا العمل لكي أكبّر أولادي، وزوجي بطال، قبل عملي هذا عملت كخياطة في مؤسسة خاصة، لكن لم يكن لدي تقاعد، صاحب المؤسسة لم يصرّح بي كعاملة وهذا ما أدى بي إلى الخروج من تلك المؤسسة، أنا أتي إلى هنا لبيع المجوهرات على الرصيف). كان هذا على لسان خالتي الزهرة الدلالة في واد كنيس في حي العناصر "[1].

هذه الحزمة من العوامل ستبقي هذه السيدة المسنة في سوق الذهب غير الرسمي، لأن استغلال خالتي الزهرة في القطاع الخاص بالألبسة، ثم البطالة التي مست زوجها، إضافة إلى آثار القانون الخاص بالعائلة حول وضعية عدد حالات الطلاق من خلال المرحلة الممتدة من سنوات الثمانينات إلى التسعينات، فالبنت رجعت تحت سقف الوالدين مع الأبناء الصغار... بدون مساعدة مالية من طرف زوج البنت. " في الوقت الحالي أطفالي كبروا، ابنتي الاثنتين تزوجتا، لكن الثالثة تطلقت ومعها طفلين صغيرين، هي الآن تعيش معي ومع زوجي ذي 86 سنة، مع الأسف لا يستطيع العمل، أنا ملزمة بالعمل لكي أعيلهم، ابني لا يرسل إليّ النقود من الخارج، الآن يجب عليّ أن أعيل أبناء ابنتي الاثنين "[2].

البعد الثالث: ضعف الدخل الشهري:

" وبناء على ذلك، يفترض العديد من الكتّاب الذين يؤكدون الدور التابع للقطاع غير الرسمي أنه يتمتع ببعض الاستقلالية عن بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، ومن ثم يحددون الميكانيزمات التي يتم ببعض ومن خلالها انتزاع فائض القيمة وتقييد طاقة التراكم، في النقاط التالية:

أ. وجود فائض القيمة في كلا القطاعين " الرسمي- غير الرسمي ".

ب. محدودية حصول القطاع غير الرسمي على المدخلات الحديثة ومنتجات الأسواق، فإن التقدم التقني لم يؤدي إلى ما كان متوقعا، بل أعقبه ارتفاع الأجور وليس انخفاض الأسعار"[3].

" وعلى الرغم من عدم قيام قوة العمل المستخدمة في القطاع غير الرسمي بدور الجيش الاحتياطي الصناعي بالنسبة للقطاع الرسمي، إلا أنها في الواقع تظل تلعبه في نطاق القطاع بتأثيرها على انخفاض الدخل إلى أقل من المستوى الذي كان من المفروض أن يسود في غياب

---

(1) Musette Belhouari Djamila : « La vendeuse de bijoux tante Zohra, une vendeuse honorable», **CREAD**, Alger , décembre 2002, p 02.

(2) Ibid, p 3.

(3) قيرة إسماعيل: **الأنشطة الاقتصادية** ..، مرجع سابق، ص 78.

وجود فائض قوة العمل. طورت هذه الفكرة من طرف كويجانو Quijano الذي يرى أن السكان الهامشيين يلعبون مثل هذا الدور بالنسبة للأجزاء الباقية في ظل الرأسمالية التنافسية، ومن ثم يؤثرون على الأجور في نطاقه ويخلقون فائض القيمة التي تحوّل إلى القطاع الرسمي من خلال الميكانيزمات المالية، ومع ذلك فقد فشل كويجانو Quijano في إدراك أن الطلب على منتجات القطاع غير الرسمي يكبح أيضا بسبب تبعية السوق وخضوعها "[1].

" ولقد أدى هذا الوضع منذ بداية الثمانينات إلى زيادة البطالة وانخفاض المبالغ والكبير في الأجور الحقيقية وأفرز شيئين متلازمين يتجلى أولهما في التحول نحو العمالة غير الرسمية وتكاثر الأنشطة الهامشية، والثاني يتعلق بما يترتب عن هذه القضية من إبطال للاتجاه الطويل المدى نحو العمالة الحقيقية. أشارت الدراسة إلى أن الأنشطة غير الرسمية ليست مقصورة على قطاع أو قطاعين، بل تمتد لتشمل كل القطاعات الاقتصادية الحضرية، فضلا أن الوظائف في هذا القطاع هي ذات أهمية لحياة واستمرار أسر الطبقة العاملة، وفضلا عما سبق، أشار الباحث إلى أن القطاع أو السوق غير الرسمي إلى جانب دوره الفعال في مجال العمالة والدخل، يساهم في تكوين قوة عمل ماهرة دون أيّة تكلفة من طرف الحكومة، وينتج سلعا وخدمات للشريحة الاجتماعية المنخفضة الدخل "[2].

" فهناك باعة الشوارع في مكسيكو ستي وسائقو عربات الريكشا في تالكوتا وسائقو عربات الجيب الصغيرة المتهالكة المستخدمة كحافلات في مانيلا، وجامعو القمامة في بوغوتا والحلاقون على جوانب الطرق في ديربان، وكلهم يعملون في الشوارع أو على قارعة الطريق ويشكلون الفئات المهنية الظاهرة بوضوح في الاقتصاد غير المنظم. فمعظم الأسر منخفضة الدخل لها موطئ قدم في السوق غير المنظم، ومع ازدياد الدخل القومي، يهبط نصيب ميزانيات الأسر المعيشية المنفق على الغذاء "[3].

" فحسب دراسة أجراها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، فإن 40٪ عينة تتكون من 6096 عامل ناشط في الأسواق غير الرسمية، فهؤلاء العمال يتقاضون شهريا 8000 دج أي الأجر القاعدي، وثلثين من عينة الدراسة لا تتجاوز تماما الأجر القاعدي، فهذه الوضعية غير المريحة من الاقتصادية دفعتهم إلى الانتقال إلى السوق غير الرسمي لتلبية

---

[1] نفس المرجع، ص 94.

[2] نفس المرجع، ص 100- 101.

[3] مكتب العمل الدولي، الدورة 91، 2003، مؤتمر العمل الدولي، التقرير الأول (ألف)، **الخلاص من الفقر**، دار النشر السويسرية ILO، جنيف، 2003، ص 32- 35.

متطلباتهم وإشباع حاجياتهم الضرورية، وهذا طبعا بسبب ضعف الدخل الشهري "[1]. وكما تقول الباحثة زوليخة بومعزة: " أصول اللاشرعي ناتجة عن الندرة المعيشية وضعف الدخل الأسري للأسر التي تعيش عند عتبة الفقر في بداية الثمانينات 1980 "[2].

- تدني الراتب للعمال الأجراء.[3]
- أهمية العمل غير الرسمي ما دام هذا الأجير عامل بسيط.[4]

" يولد اللارسمي من عدم التكافؤ بين الإستراتيجية المركزية العامة والاستراتيجيات الخاصة للفاعلين الاجتماعيين الهادفين إلى تعظيم فوائدهم وفي أقرب الآجال من خلال تسيير مختلف المشاريع والأموال. فالعمل في الأسود هو نتاج تميز سوسيولوجي.

إن الاقتصاد الهامشي ليس بظاهرة جديدة في المجتمع، فقد بلغ مقادير هامة لا يمكن تجاهلها، ففي مجال الشغل نجده يمثل من 20 إلى 60٪ من السكان الناشطين في بلدان العالم الثالث بسبب ضعف دخلهم الشهري. وتعد هذه الزيادة في هذا المجال كنتيجة للتذبذبات والخلل الهام الذي جعلته الأزمة الاقتصادية يبلغ ذروته لاسيما على مستوى سوق السلع والخدمات، ولهذا يمكن استخلاص عامل مشترك يبرّر إلى حدّ ما وجود استمرارية هذا القطاع ويتمثل هذا العامل أساسا في:

1. الوضعية الاقتصادية المتدهورة:

إن وقوفنا على هذا القطب من الإشكال أو البرهان - إن صح القول- لا يقوم على إبراز ما هو مؤكد عليه والذي مؤداه أن العمل بالسوق السوداء يتطور بالموازاة مع الصعوبات الاقتصادية، التي تتخبط فيها البلاد، ولكن سنولي اهتمامنا نحو معرفة ما إذا كان هذا العامل مجرد وسيلة ظرفية لتفادي المشكلة أو على العكس تماما، أي أنه يمثل "سياسة تسيير حقيقية" لليد العاملة المنخفضة الدخل الشهري.

---

(1) Prénant (A): **quelle crise en Algérie ?** Cahiers du GREMAMO, deuxième partie, quel rôle joue l'informel ? , N° 17, 2002, p 80.

(2) Ibid, p 81.

(3) Ibid, p 81.

(4) Ibid, p 82.

وإضافة إلى العامل الاقتصادي، هناك عامل آخر يساهم في تطوير حيز العمل بالسوق السوداء في بلدان العالم الثالث وهو:

2. مقدار مساهمة العوامل السوسيولوجية:

هو عنصر مفسّر في اتصال وثيق بالعامل الأول ولكن خاص باقتصاديات دول العالم الثالث... وبصورة موجزة وواضحة، هناك من السكان من لم يحصل أبدا على منصب عمل دائم ولا حتى على تعويضات لحرمانه منه إضافة إلى قلة دخله الشهري. في حين يكون هذا الأخير ملزما على تلبية وإشباع حاجياته الخاصة والعائلية، والمتغير هذا يحتل مكانة رئيسية في الهيكلة الاجتماعية والثقافية للمجتمع، وهذا الوضع يؤدي بالفرد إلى التقاط كل الفرص وترقب كل الإمكانيات (شرعية كانت أو غير شرعية أو غير قانونية) التي تقدّم إليه "[1].

" إضافة إلى هذا نجد أن ضعف الأجور وعدم كفايتها، حتى لسدّ الحاجيات الأولية للأجير ولعائلته، تدفع بالأجراء إلى استثمار قدراتهم وإمكانياتهم في نشاطات إضافية وهامشية لتلبية الحاجيات الذاتية والعامة. وبهذا يكون السوق غير الرسمي يمثل ملجأ والمخفف الاقتصادي والاجتماعي للمشاكل التي تعاني منها الأسر الفقيرة، المتوسطة وضعيفة الدخل "[2].

" فالمساهمة التطوعية في النشاطات غير الرسمية للعمال أو الناشطين الأجراء، تنتج من ورائها فائدة أكثر مما يجنيها في عمله الرسمي، ففي تفكيرهم حول وضعيتهم الحالية فكل العمال الناشطين أجابوا غالبا على أن:

1. يقدّرون بأن استطاعتهم الربح أكثر في السوق غير الرسمي من السوق الرسمي، وحددوا أن نشاطهم أكثر رفاهية وأكثر فائدة.

2. حتى ولو ربحوا أقل في السوق غير الرسمي على ما هو في السوق الرسمي، يجدون أن نشاطهم أكثر سمعة وأكثر تحددا، لأنهم غير خاضعين لتوقيت محدد، وأيضا يعملون في الهواء الطلق، ومع ذلك يستطيعون الثرثرة مع الأصدقاء ...الخ "[3].

---

(1) Henni (A): **Essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algérie**, (éd) E.N.A.G, 1991, pp 50-53.

(2) استنتاج من طرف الباحث خلال ملاحظته في شبكة الملاحظة المجراة في سوق الذهب غير الرسمي لواد كنيس، حي العناصر، (من 10 فبراير إلى 15 فبراير 2007).

(3) Turnham (D) et autres : **Nouvelles approches du secteur informel**, (éd) : O.C.D.E, Paris, France, 1990, p 76.